روحاني يقر: لا إعلام حراً في إيران وسياسة الحجب لا تنفع

الرئيس الإيراني حسن روحاني

طهران – "وكالات": انتقد الرئيس الإيراني، حسن روحاني، هيمنة جناح المتشددين على هيئة الإذاعة والتلفزيون.

وقال في تصريحات جريئة تظهر انقسام النظام حول جدوى سياسة التعتيم الإعلامي، إن الناس اتجهت إلى وسائل التواصل لأنه "ليس لدينا إعلام حر، لذا فإن حجب مواقع التواصل لا يجدي نفعا"، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا".

كما أكد خلال اجتماع مع مسؤولي وزارة الاتصالات، أمس الأول، على "عدم جدوى فصل الناس عن التقنيات الحديثة وتطورات حقل الاتصالات".

وقال الرئيس الايراني إنّ "مواجهة المطالب العامة للناس ليست أمرا شرعيا وقانونيا" واصفا الاتصالات وتقنية المعلومات بأنها "مظهر من مظاهر التحوّل في المجتمعات على صعيد التكنولوجيا".

إلى ذلك، وصف روحاني التيار (المقرب من المرشد) الذي يطالب بحظر مواقع التواصل بأنه ينتمي "للأفكار البالية"، مشددا على "ضرورة التعرف السليم والتثقيف العام للشعب للاستفادة الصحيحة من التقنية ونشرها كعلاج للمشاكل الناجمة عنها"، حسب تعبيره.

ويتواصل الجدل بين أجنحة النظام الإيراني حول حظر مواقع التواصل الاجتماعي كليا، حيث انقسمت الآراء بين حكومة روحاني، التي تعارض هذا الحظر، وبين الجهات المتشددة المقربة من المرشد الأعلى، علي "خامنئي"، والتي تدعو إلى حجب كافة مواقع التواصل والمواقع الأجنبية، والانتقال الى شبكة إنترنت داخلية على الطراز الصيني.

وينتجه المجلس الأعلى الإيراني للإنترنت لحجب موقع "إنستغرام" كليا، وهو آخر منصة تواصل اجتماعي يمكن الوصول إليها بحرية في البلاد.

بالرغم من هذا يستمر المواطنون الإيرانيون باستخدام برنامج كسر الحجب أو خدمات VPN التي توجه حركة المرور عبر اتصالات الإنترنت في الخارج ما يجنبهم شبكات الحكومة، ويتيح لهم الوصول إلى المنصات المحظورة مثل تويتر وفيسبوك ويوتيوب، فضلا عن استخدام تطبيقات المراسلة مثل واتساب وتلغرام.

والمفارقة أن العديد من كبار المسؤولين بما في ذلك وزراء الحكومة والبرلمانيين، ينتهكون علانية الحظر المفروض على مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي خاصة "تويتر و تلغرام".

ولدى المرشد الأعلى للنظام، خامنئي، أكثر من 500 ألف متابع على "تويتر" باللغة الإنجليزية و2.3 مليون على "إنستغرام" باللغة الفارسية.

وتظهر الخلافات حول حجب "إنستغرام" أزمة داخل النظام حول وسائل التواصل ككل، حيث تحاول الأطراف المتصارعة إيجاد حل وسط بين الوصول غير المقيد الذي يتمتع به معظم سكان العالم وبين نموذج الصين المغلق.

ويهدف المجلس الأعلى الإيراني للإنترنت، الذي يهيمن عليه المتشددون أيضا، إلى تطوير "شبكة إنترنت وطنية" مغلقة مع منصات محلية للتواصل الاجتماعي وتطبيقات لتبادل الرسائل التي يمكن أن ترصدها من قبل الأمن والأجهزة الحكومية.

لكن نوابا يقولون إن الناس لا يثقون بهذه التطبيقات المحلية. كما تقول منظمات حقوقية إن الهدف من إنشاء هذه التطبيقات هو السيطرة على الاحتجاجات من خلال رصد تحركات الناشطين.

تركيا: اتهامات لحزب العدالة بالتلاعب في قوائم الناخبين

انتخابات البلدية في تركيا

اسطنبول – «وكالات»: مع اقتراب موعد الانتخابات البلدية في مارس القادم، تشهد تركيا جدلاً حول صحة قوائم الناخبين، ما بين اتهامات من أحزاب المعارضة للحزب الحاكم بالتلاعب بقوائم الناخبين، ورد الحزب الحاكم على مناوئيه باتهامات مماثلة.

استحقاق انتخابي جديد تستعد له تركيا في ربيعها القادم، ويشكل تحدياً للقوى السياسية في الانتخابات البلدية. وكما في كل انتخابات، ينور جدل واتهامات بين الأحزاب الرئيسية المتنافسة.

قوائم الناخبين هي أحدث نقاط الخلاف، فأحزاب المعارضة شككت في صحة القوائم، وساقت اتهامات لحزب العدالة والتنمية الحاكم بإدراج ناخبين يقيمون في الشقة السكنية ذاتها، أو في مناطق لم يعودوا يسكنون فيها.

ويقول مصطفى كمال إردم اوغلو، كاتب في صحيفة «جمهورييت»: «في كل وقت نواجه عدة مشاكل في لوائح الناخبين في بلدنا، وقبيل هذه الانتخابات نرى أنه يوجد تلاعب بلوائح الناخبين حيث إنه تم وضع أسماء ناخبين متوفين وأشخاص ليسوا موجودين في العناوين المسجلة».

وفيما تؤكد المعارضة أن المخالفات تتركز في مناطق خسر فيها حزب العدالة التنمية من قبل بهامش بسيط، فإن الحزب الحاكم أشار بدوره إلى تلاعب أحزاب المعارضة بقوائم الانتخابات.

ويعلق طه داغلي، مدير الأخبار المحلية في القناة السابعة: «في منطقة بيوك تشكمجة في اسطنبول، وتتبع بلديتها لحزب الشعب الجمهوري، اتهم الحزب الحاكم حزب الشعب بزيادة عدد الناخبين في هذه المنطقة».

وتشكل انتخابات مارس القادمة تحدياً مفصلياً أمام قيادات الأحزاب لاسيما المعارضة منها، بعد ظهور بوادر انشقاق في حزب الشعب الجمهوري والحزب الصالح إثر خسارتهما انتخابات حزيران الماضية.

إيطاليا وفرنسا.. الحرب الكلامية تنتقل إلى ليبيا

العلاقات متوترة بين روما وباريس

واصل نائب رئيس الوزراء الإيطالي، مانيو سالفيني، أمس، حربا كلامية بين روما وباريس، وقال إن فرنسا لا ترغب في تهدئة الأوضاع في ليبيا التي يمزقها العنف بسبب مصالحها في قطاع الطاقة.

وقال سالفيني للقناة التلفزيونية الخامسة "في ليبيا.. فرنسا لا ترغب في استقرار الوضع ربما بسبب تضارب مصالحها النفطية مع مصالح إيطاليا".

وكانت وزارة الخارجية الفرنسية استدعت السفيرة الإيطالية، أمس، بعد أن اتهم لويجي دي مايو، وهو نائب آخر لرئيس الوزراء الإيطالي، باريس بإشاعة الفقر في أفريقيا والتسبب في تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة إلى أوروبا.

وأعرب دي مايو عن الأمل في أن يفرض الاتحاد الأوروبي "عقوبات" ضد الدول التي تقف حسب قوله وراء مأساة المهاجرين في البحر المتوسط، من خلال "تهجيرهم" من أفريقيا، بدءا بفرنسا.

وقال دي مايو، زعيم حركة 5 نجوم "إذا كان هناك اليوم أفراد يرحلون، فلأن بعض الدول الأوروبية في طليعتها فرنسا لم تكف عن استعمار عشرات الدول الأفريقية".

وبحسب دي مايو الذي هو أيضا وزير التنمية الاقتصادية في إيطاليا: "هناك عشرات الدول الأفريقية التي تطبع فيها فرنسا عملة محلية وتمول بذلك الدين العام الفرنسي".

والعلاقات بين روما وباريس متوترة جدا منذ وصول اليمين المتطرف إلى الحكم في إيطاليا في يونيو 2018.

ودعم دي مايو ووزير الداخلية سالفيني بقوة تحرك "السترات الصفراء" ضد سياسة الرئيس إيمانويل ماكرون الاجتماعية.

واتهم سالفيني ماكرون بالحكم "ضد شعبه"، وذهب إلى حد تمني رحيله، قائلا "كلما اقترب موعد رحيله كلما كان الأمر أفضل".

كما تطالب الحكومة الإيطالية باريس بتسليم 14 إيطاليا مطلوبين بتهمة الإرهاب، فروا إلى فرنسا.

ماي ترفض الدعوة لاستفتاء ثان حول بريكست

رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي

لندن – «وكالات»: رفضت رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي أمس الأول، احتمالية الدعوة لاستفتاء ثان حول خروج لندن من الاتحاد الأوروبي (بريكست) باعتبار أنها تقوض «التماسك المجتمعي» في بلادها.

ومثلت ماي أمام مجلس العموم البريطاني لعرض خططها حيال الـ(بريكست)، بعد رفض النواب في الأسبوع الماضي وبأغلبية موسعة 230- صوتا- الاتفاق الذي أبرمته رئيسة الوزراء المحافظة مع بروكسل.

وأعلنت ماي، أنها تنوي العودة إلى بروكسل للبحث في تعديلات على الاتفاق الذي توصلت إليه مع القادة الأوروبيين الشهر الماضي.

وأكدت ماي، أنها ستواصل الحوار مع باقي الأحزاب السياسية في بلادها بشأن الضمانات المثيرة للجدل الخاصة بايرلندا الشمالية.

دماء بإطلاق نار في مركز تجاري أمريكي.. والمهاجم طليق

شيكاغو – "وكالات": قالت الشرطة إن شخصا على الأقل قتل في إطلاق نار داخل مركز تجاري في ضواحي مدينة شيكاغو في ولاية إلينوي بالولايات المتحدة، وفق ما ذكرت وسائل إعلام أميركية محلية، أمس.

وأوضحت الشرطة أن الرجل الذي أطلق النار في مركز "أورلاندو بارك" التجاري لا يزال طليقا، وفق ما ذكرت صحيفة "ميامي هيرالد"، وأن الرجل القتيل يبلغ من العمر 19 عاما.

وأفادت الشرطة الأميركية أن القتيل أصيب بالرصاص وتمكن من الهرب قبل أن يسقط خارج متجر لبيع الملابس، وتوفي الرجل في وقت لاحق في المستشفى.

وقال نائب قائد الشرطة جوزيف ميتشل، إن أحد المارة أصيب بجروح في رجليه من جراء الحادث، ووصف إطلاق النار بأنه "حادث معزول".

وأظهرت تسجيلات كاميرات المراقبة رجلا يهرب من المركز التجاري، لكن من غير الواضح ما إذا كان يواصل مشيا على الأقدام أو يدخل بالسيارة.

وأوضح ميتشل أن التسجيلات تشير إلى أن مطلق النار كان يعرف الضحية وأنه كان "مستهدفا".

روسيا: نملك نظاماً صاروخياً لا ينتهك معاهدة القوى النووية

روسيا تقر بامتلاك نظام صاروخي جديد وتنفي انتهاك المعاهدة

موسكو – «وكالات»: أقرت روسيا بوجود نظام لصواريخ «كروز» دفع واشنطن للتهديد بالانسحاب من معاهدة القوى النووية متوسطة المدى المبرمة عام 1987، لكن موسكو نفت أن ذلك يمثل انتهاكا للمعاهدة، حسبما ذكر مسؤولون أميركيون ودبلوماسيون في حلف شمال الأطلسي، الاثنين.

وقبل أسبوعين من انسحاب الولايات المتحدة المقرر من المعاهدة التي تبقي الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية خارج أوروبا، قال روبرت وود المبعوث الأميركي الخاص بنزع الأسلحة في جنيف، الاثنين، إنه لايزال هناك وقت أمام روسيا لتدمر هذا النظام «غير المشروع».

لكن الدبلوماسي الروسي ألكسندر دينيكو قال لـ«رويترز»، عقب جلسة لمؤتمر نزع السلاح الذي ترعاه الأمم المتحدة بجنيف وتشارك فيه 65 دولة: «لن نرضخ لأي إنذارات مثل التخلص من نظام لا يقع في نطاق محظورات المعاهدة».

وكانت روسيا نفت تطوير ما تصفها المخابرات الأميركية بنظام صواريخ كروز «إس إس سي 8»، و«9 إم 729».

إلا أن دبلوماسيين بحلف شمال الأطلسي قالوا إن موسكو تقر الآن بوجوده، لكنها تشير إلى أن مداه يقع في النطاق الذي حددته معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى، وهو 500 كيلومتر.

وقال وود إن نظام الصواريخ يمثل «تهديدا قويا ومباشرا لأوروبا وآسيا»، إذ يتراوح مداه بين 500 و1500 كيلومتر، وهو ما يخالف المعاهدة التي تستهدف منع شن هجمات في غضون مهلة قصيرة.

وأضاف وود: «لا بد أن تدمر روسيا وبشكل يمكن التحقق منه جميع صواريخ (إس إس سي 8) وقاذفاتها والمعدات المرتبطة بها كي تعود للالتزام بمعاهدة القوى النووية المتوسطة المدى».

وتابع المبعوث الأميركي: «نجد الولايات المتحدة للأسف وبشكل متزايد أنه لا يمكن الوثوق في روسيا فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها الخاصة بالحد من التسلح، كما أن تصرفاتها القهرية والمؤذية في أنحاء العالم تزيد من التوتر».

وكانت الولايات المتحدة قد رفضت الأسبوع الماضي عرضا من روسيا بإنقاذ معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى التي تبقي الصواريخ النووية خارج أوروبا، قائلة إنه لا يمكن التحقق من الالتزام بها بصورة جيدة.

وتعهد هذه الأزمة الساحة أمام الرئيس دونالد ترامب لتنفيذ تهديده بالانسحاب من المعاهدة في الثاني من فبراير، مما يمكن واشنطن من تطوير صواريخها المتوسطة المدى.

غير أنه لا يزال أمام الولايات المتحدة 6 أشهر لتكمل انسحابها رسميا.

وقال حلف الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة، إنه لم يتخل عن مساعيه لحمل روسيا على العودة للالتزام بالمعاهدة، وسيعقد سفراء الحلف الـ29 اجتماعا خاصا لمجلس حلف شمال الأطلسي-روسيا مع القائم بأعمال السفير الروسي لدى الحلف يوري جورلاتش، في بروكسل، الجمعة.

وأبلغ دبلوماسيون بحلف الأطلسي «رويترز»، أن الأعضاء الأوروبيين في الحلف بقيادة ألمانيا يأملون أن تقوم واشنطن بمسعى أخير لإقناع الكرملين بالالتزام بالمعاهدة مجددا، أو ربما تعاود التفاوض عليها لتشمل الصين.